

المعربين من خريجي الجامعات وتحديات متطلبات سوق العمل -الجزائر نموذجا-

إعداد: د/دليلة مباركي
أستاذة محاضرة-أ-
رئيسة قسم الحقوق سابقا
رئيسة فريق تكوين LMD
كلية الحقوق
-جامعة باتنة-الجزائر

مقدمة :

رغم مرور ما يقارب نصف قرن على استقلال الجزائر، ورغم أن كل الدساتير المتعاقبة تمجد اللغة العربية وتعتبرها اللغة الرسمية للدولة، إلا أن التيار الفرانكفوني والذي لا يؤمن بعروبة الجزائر وانتمائها العربي ظل ولازال يعرقل تكريس اللغة العربية في الواقع السياسي والثقافي والإعلامي والاجتماعي. وبذلك نجحت فرنسا في تكريس هيمنتها الثقافية على هذا البلد، ولعل خير دليل على هذا الواقع ما كتبه الدكتور عبد الله شريك في مؤلفه الرماد والذي يصف فيه الغربة التي يعانيها المثقف العربي بالجزائر بعد الاستقلال: "واليوم أجدني في الجزائر من جديد أعاني تمزقا جديدا في حياتنا الثقافية، اليوم في الجزائر فنتان: إحداهما تحمل ثقافة عربية صرفة والأخرى تحمل ثقافة فرنسية بحتة. في الفئة الأولى نقائص الأفق المحدود والتعصب والعقد التي لأحد لها. وفي الفئة الثانية كمالات الأفق الواسع والاقتراب من روح العصر ونزعتة المنتجة، وكل فئة ترمي الأخرى بما فيها من نقائص ولكنها لا تعترف بما لديها من مزايا، وكل منها تجهل تفكير الأخرى لأنه لا يوجد بينهما أي احتكاك. وقد أكد الكاتب أن فئة المثقفين بالعربية تعد اقرب إلى مستوى الشعب واصدق تمثيلا لأصالته الحضارية ونوازعه الدينية والاجتماعية. وان فئة المثقفين بالفرنسية فاقدة للشخصية الوطنية في المجال الثقافي لا السياسي.

وبالرغم أن مسيرة التعريب بدأت في الجزائر عام 1967 بعد صراع كبير بين دعاة التعريب والتمسكين باللغة الفرنسية كلغة استعمال أولى في الإدارة ومختلف مصالح الدولة خوفاً من فقدان مناصبهم لصالح المعربين، لذلك استغلت أوساط سياسية معارضة الظرف لشن حملات التشكيك في قدرة اللغة العربية على استيعاب مفردات العلوم الحديثة، وبرزت جلي بعض المظاهر الاجتماعية الساخرة من الدارسين باللغة العربية.

هذا الواقع انعكس سلبياً على المعربين من خريجي الجامعات الذين عانوا الأمرين في الحصول على منصب العمل التهميش من جانب، ونظرة الاحتقار من المسؤول المفرنس- في حال الحصول على منصب شغل- من جانب آخر. خاصة وإن أخذنا بعين الاعتبار أن تعريب الإدارة ارتبط ارتباطاً وثيقاً بثقافة المسؤول لا بمقتضيات النصوص التي تقضي بتعريب الإدارة. وإن الكثير من هؤلاء المسؤولين ممن يحملون الثقافة الفرنسية. فكيف ننتظر من هذا المعرب الذي يدخل عالم الشغل في مثل هذه الظروف أن يبدع في عمله، فالمشكلة ليست البتة في ثقافته وإنما في كونه لم يجد من يأخذ بيده. فضلاً عن وجود عائق التواصل بينه وبين المسؤول هذا الأخير الذي ينظر إليه في كثير من الحالات نظرة ازدراء.

فضلاً عن ذلك فالمعربين من خريجي الجامعات سيجدون أيضاً صعوبة فيما تقتضيه متطلبات سوق العمل المعاصرة من وجوب المعرفة بعالم الحوسبة. وهذا التحدي ليس عيباً في لغتنا العربية، وإنما يعود إلى عدم قيام المسؤولين في هذا المجال بتطوير التعلم في هذا الشأن في الكليات الدارسة باللغة العربية.

هذه أهم التحديات التي يواجهها المعرب الجزائري والتي سنحاول معالجتها في هذه الورقة من خلال عدة محاور.

أولاً : خريجي الجامعة وتحديات سوق العمل

إن التقدم الملحوظ في التعليم العالي في الجزائر على المستوى الكمي والكيفي يشجع الباحثين والمهتمين بالمشاركة في هذا التطور وطرح رؤى وأفكار موضوعية تساهم في دفع هذا التطور والمساهمة في توجيهه. لعل أبرز ما يدور في مجالسنا في نهاية كل فصل دراسي هو جودة مخرجات تعليمنا العالي وجاهزية الخريجين لسوق العمل

إن هناك نقلة كبيرة في حياة الإنسان في الفترة التي يتخرج فيها من الجامعة، ويستعد للانخراط في العمل المهني والتعامل الفعلي مع المجتمع. في هذه الفترة يبرز أمام خريج الجامعة، وهو يسعى لإيجاد عمل، تساؤلات عدة، لعل من أبرزها: ماذا لدي لأقدم من نشاطات مفيدة، وهل ما أملك من معارف ومهارات يضعني في موقع تنافسي مُتقدم مع خريجي الجامعات الأخرى؛ ثم هل ما اكتسبته في الجامعة مُناسب لما هو مطلوب للعمل الذي سأقوم به؛ إضافة إلى تساؤلات أخرى تدخل في إطار التنافس على المستوى والإمكانات بين خريجي الجامعات، وفي قضية التوافق المطلوب بين إمكانات خريج الجامعة وبين مُتطلبات سوق العمل.

إذا كانت هذه التساؤلات السابقة مُتوقعة، وتواجه خريجي الجامعات كل عام، فإن على مؤسسات التعليم العالي، وعلى رأسها وزارة التعليم العالي، أن تُخطط لها بشكل استباقي يُحقق المستوى المنشود لخريجي الجامعة، ويؤدي إلى تفاعل إيجابي بين ما لدى خريج الجامعة من معارف ومهارات، وما تحتاجه المؤسسات التي يُمكن أن توظفه من هذه المعارف والمهارات.

إن التخطيط المُسبق لهذا الأمر يتطلب معلومات يستند إليها تسمح بتزويد طالب الجامعة بالمعارف والمهارات التي تضعه في موقع تنافسي بين أقرانه من خريجي الجامعات الأخرى من جهة، إضافة إلى تحقيقها للتوافق مع احتياجات سوق العمل المحلي من جهة أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أن مسألتنا التنافس مع الجامعات الأخرى والتوافق مع مُتطلبات سوق العمل، هما مسألتان مرتبطتان، ليس فقط من حيث الهدف في تمييز خريج

الجامعة، بل من حيث بعض العوامل المؤدية إلى هذا التميز. فهناك معارف ومهارات أساسية عامة لخريج الجامعة، بصرف النظر عن موضوع التخصص، تُناسب سوق العمل في أي مكان في العالم. وهناك أيضاً معارف ومهارات أساسية خاصة لكل تخصص تُناسب سوق العمل في هذا التخصص، أياً كان مكان العمل. وهذه المعارف الأساسية العامة منها والخاصة، ومدى الاهتمام بها، وكيفية تقديمها للطالب، والتأكد من اكتسابه لها، هي ما يُميز خريجي جامعة معينة عن خريجي الجامعات الأخرى.

تتطلب دراسة سوق العمل المحلي وجود علاقة بين خريجي الجامعة السابقين، وبين الجامعة. فهؤلاء خاضوا غمار سوق العمل بعد تخرجهم من الجامعة، وعرفوا نقاط القوة التي زودتهم بها دراستهم، وخبروا أيضاً نقاط الضعف، وما تمنوا لو أن الجامعة جنبتهم ذلك الضعف، وأعطتهم ما يحتاجون إليه. هذه العلاقة بين خريجي الجامعة والجامعة يجب أن تكون مستمرة، وأن تسمح بدراسات ميدانية مستمرة، وتُسهم في تطوير المناهج الجامعية باستمرار، استجابة لمتغيرات الحياة.

إن دراسات جمع المعلومات هذه ضرورية، لا بُد منها للتخطيط، لكنها لا تكفي، وهنا يأتي دور تحليل "المعلومات" والعمل على تحويلها إلى "معرفة" مفيدة للتخطيط المطلوب. ويحتاج هذا الأمر إلى خبرة، وإلى حكمة، وإلى الاستفادة من التجارب السابقة والتعلم من التجارب الذاتية. إننا نحتاج إلى دراسات مُستمرة تقدم لنا المعلومات المطلوبة وتُرينا مُتغيراتها، ونحتاج إلى التخطيط المتواصل لتحديد ما يجب عمله لتحقيق التطوير المنشود؛ وبالطبع نحتاج أولاً وأخيراً إلى تحويل ما نريد إلى واقع ملموس.

ثانياً : هجرة الكفاءات العربية

وجانب آخر مظلّم للبطالة ! على الرغم من أن الدول العربية ومنها الجزائر تعتبر من الدول النامية علمياً واجتماعياً وحتى اقتصادياً فهي لم تكن كذلك في الماضي ، ويشهد لها التاريخ بأنها لطالما قادت العالم ، وكان أبنائها أعلاماً في العلوم والفنون والحضارة،والناظر المتفحص في سجلات التاريخ يجد أدلة صارخة على أن الأمة

العربية لديها مواهب ممتازة والتي إذا ما أتاحت لها الفرصة فإنها تحقق إنجازات باهرة يشهد لها الجميع ، وما التأخر الذي تعاني منه هذه الأمة الآن إلا بسبب عدم وجود البيئة الصالحة للكشف عن هذه الكنوز وصقلها.

وأكبر دليل على ذلك هو استقطاب الدول الغربية للعديد من صفوة الكفاءات العربية وتقديم كافة المغريات وسبل الرعاية لهم، ويبقى الوطن العربي محروماً من التطوير والإبداع ، ولعل هذا من أخطر الأسلحة التي يستخدمها الغرب في مواجهة عمليات التنمية في الوطن العربي

وللأسف الشديد فقد باتت هجرة هذه الكفاءات ظاهرة عامة تنتاب الوطن العربي بأكمله ولا تقتصر على قطر واحد ، بل وأصبح الأمر لا يشمل فقط الدول العربية الفقيرة وإنما امتد أيضاً إلى الدول الغنية كذلك ، وأخذت هذه الهجرة تتزايد باستمرار وبنسب عالية جداً من عام لآخر ، مما نتج عنه خسائر كبيرة لا تقدر بثمن سواء في الموارد البشرية أو الاقتصادية ، فحوالي 75 % من كفاءات العالم الثالث موجودة في ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وإنجلترا

كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من وراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية ، وبريطانيا 56 % ، أما كندا فالعائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث

وتعزى هجرة المواهب والكفاءات العلمية العربية إلى عوامل داخلية وخارجية ، وتتمثل العوامل الداخلية في التغيرات الاجتماعية والحضارية التي يشهدها الوطن العربي ، فهجرة الكفاءات والمواهب العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع السائدة في المجتمع العربي ، وهى ظاهرة تكونت نتيجة سوء تكوين المجتمع والخلل القائم في تركيبته الاجتماعية وعدم استقرار الأوضاع مما يضطر الموهوبين للبحث عن سبل لتأمين الحياة في مجتمعات أخرى ، فضلاً عن الدوافع الاقتصادية والتي تمثل أهم أسباب الهجرة نتيجة الفقر والبطالة وسوء النظام الاقتصادي ، بالإضافة إلى عجز النظم التعليمية عن مواكبة التطورات المعرفية الحديثة وغلبة أسلوب الحفظ والتلقين عليها ،

كما أن غياب التخطيط العلمي يكرس تشتت جهود العلماء وعدم وضعهم في الأماكن المناسبة.

أما العوامل الخارجية فنتمثل في أن الدول المتقدمة أخذت في وضع خطط علمية مدروسة لاستقطاب هذه الكفاءات وتقديم كافة سبل الرعاية والتسهيلات لهم ومن هنا يتبين أن هجرة الكفاءات العربية تشكل خسارة فادحة للوطن العربي على المدى القريب والبعيد ، ويكرس مزيداً من التبعية للغرب ، مما يتطلب وضع إستراتيجية عربية عاجلة يتضافر فيها الجميع وترتكز على تشجيع الإبداع والمبدعين ، وتطوير نظم التعليم ، ووضع الفرد المناسب في المكان المناسب ، والعمل على استعادة العلماء ، وتسهيل تبادل الكفاءات العلمية بين الأقطار العربية المختلفة كل هذا إن أردنا استعادة ريادتنا العلمية المفقودة والتي قامت النهضة والحضارة الغربية على أكتافها

إن مشكلة البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه وطننا العربي نظرا لما لها من آثار سلبية خطيرة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية ، فعلى المستوى الاقتصادي تفقد الأمة عنصرا هاما من عناصر التنمية ألا وهو عنصر الموارد البشرية وذلك سواء من خلال عدم الاستفادة بهم وتهميشهم أو من خلال هجرتهم إلى الخارج أما اجتماعيا فإن البطالة توفر الأرض الخصبة لنمو المشكلات الاجتماعية وجرائم العنف والسرقة والقتل والاعتصاب والانتحار، الخ ، وأمنيا تؤدي إلى انتشار ظاهرة الإرهاب الذي يجد في أبنائنا العاطلين عن العمل ملاذا له حيث يستغل نعمتهم على حكوماتهم من اجل خدمة أغراضه وأهدافه الإرهابية.

مما سبق نجد أن مشكلة البطالة تحتاج منا إلى الوعي جيدا بخطورتها والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة بالقضاء عليها بعض الحلول تدريب الشباب الاتجاه للإعمال الحرفية تفشي ثقافة العمل التطوعي وخدمة المجتمع ولكن بمقابل وتنقيح تثقيف الشباب من خلال الخطب بأهمية العمل الشريف.

ثالثا: دور اللغة العربية في الحفاظ على الشخصية الجزائرية

من الثابت الذي لا شك أن اللغة تعتبر من أهم العوامل في خلق وإرساء الوحدة بين عناصر الشعب الواحد وبين شعوب الأمة الواحدة وتقوية أواصر وشد عزمها على التآخي والتعاون ودفعها للسير قدما في مضمار التطور والالتحاق بقوافل الحضارة وهذا ما يثبتته تاريخنا الإسلامي ونعيشه حاليا من تضامن بين الشعوب العربية في المشرق والمغرب.

من هذا المنطلق فإن الجزائر ظلت محافظة على الثقافة العربية الإسلامية التي تقبلتها وانصهرت في بوتقتها منذ الفتح الإسلامي، وعبر القرون التالية له إذ حافظت على هذه اللغة وساهمت في إثراء التراث العربي الإسلامي بكثير من المؤلفات القيمة، وانتفعت بالتيارات الثقافية العربية التي قدمت إليها من الأندلس، والأقطار العربية الأخرى، فازدهرت اللغة العربية بفضل هذه المدارس والجامعات الموجودة في كل من تلمسان، ووهران، وبجاية وقسنطينة، والتي كانت مصدر إشعاع ثقافي باهر، هكذا أصبحت اللغة العربية جزءا من كيان لا يفصل عن الشخصية القومية الجزائرية وأصبحت لتغلغلها في النفوس ومكانتها هي الوسيلة والأداة في التعامل في كل المجالات الإدارية والعلمية والعسكرية وهكذا كانت جميع الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية تصاغ باللغة العربية. ومن أمثلة على ذلك الوثائق المتبادلة بين الأمير عبد القادر والعسكريين الفرنسيين الغزاة وهي الآن محفوظة بالمكتبة الوطني، لتثبت أن العربية ارتفعت فوق اللهجات وكانت دائما في الجزائر لغة الدولة والدين والوطن⁽¹⁾.

وإبان العصور الوسطى انتشرت الزوايا والرباطات التي أدت إلى الحركات الثقافية قدر لها أن تستمر ردحا من الزمن وقد اشتهر بعضها بأسماء أصحابها وأصبحت مركزا للأدب والإمامة والإرشاد، ويكفي الاستشهاد بقول المؤرخ الفرنسي (بولارد)² في كتابه التعليم في الجزائر إذ يقول: "كان في الجزائر في القرن 14 وما بعده مراكز ثقافية باهرة كان فيها أساتذة متمكنين في علوم الفلسفة والفقه والأدب والطب والنحو والفلك وكانت المدارس منتشرة في ربوع البلاد وكان التعليم فيها دينيا ومدنيا، وجاء في تقرير الجنرال دكالازي عام 1834م "يكاد كل العرب (الجزائريين) يعرفون القراءة والكتابة". وفي لحقبة الطويلة من أيام الاستعمار أراد المحتل أن يمحو الشخصية الوطنية الجزائرية ويعزلها عن أصولها، فجدد كل الطاقات لتثويبه ماضي الجزائر التليد وطمس معالمه والعمل على تجريد الشعب من مقوماته الأساسية، فحارب اللغة العربية لأنها العامل الموحد والمحرم، ولأنها أيضا السلاح الفكري الفعال في ميدان الصراع بين الأصالة الراسخة من جهة وبين عمليات المسخ التي قام بها

¹ - عبد الرحمن سلامة بن الدوايمة : التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، 1981، ص 13.

² - عبد الرحمن سلامة بن الدوايمة : المرجع نفسه، ص 14.

الاستعمار من جهة ثانية، وتماشيا مع هذه الخطة القاضية بسحق اللغة العربية في الجزائر، أصدر الاستعمار الفرنسي خلال عام 1904 قانون يمنع أي معلم عربي أن يمارس مهنته إلا برخصة تحدد نشاطه.

- 1- اقتصار التعليم على حفظ القرآن الكريم لا غير
- 2- عدم التعرض لتفسير الآيات التي تدعو إلى التحرر من الظلم و الاستبداد
- 3- استبعاد دراسة التاريخ العربي الإسلامي، والتاريخ المحلي، وجغرافية القطر الجزائري والأقطار العربية الأخرى.

وقد جرت هذه العمليات الاستعمارية على مراحل وبواسطة أجهزة متعددة شارك فيها عدد كبير من الباحثين و المفكرين و المستشرقين وتمثلت خاصة في الإجراءات التالية.

- 1- غلق كل الأبواب في أوجه الجزائريين حتى ل يتمكنوا من تعلم لغتهم
- 2- فرنسة الإدارة والاقتصاد والتعليم مما أدى إلى ظهور فئتين في الجزائر، فئة مفرنسة و فئة معربة، الفئة الأولى تمكنت من الإستلاء على المناصب الحساسة في الدولة كالإدارة والاقتصاد و حاولوا ضرب الحصار على المجموعة الثانية بدعوة أن أصحاب لغة الضاد ليست لهم دراية وإمكانيات وتسعة في تسيير شؤون البلاد لأن لغتهم ليست عالمية وليست لغت التكنولوجيا وبقي هذا الصراع على أشده على الرغم من أن التعليم في الجزائر أصبح معرضا بنسبة 75.

- 3- محاربة العقيدة الإسلامية وذلك بتحويل المساجد إلى كنائس وثكنات أو حتى إلى إسطبلات علما بأن تحويل مسجد يعني تحويل المدرسة ومكتبة وقاعة المحاضرات ومركز ثقافي وديني وعلمي، وله الدور الذي تقوم جامعة الزيتونة بتونس وجامعة الأزهر بالقاهرة وجامعة القيروان بالمغرب وقد أدت هذه السياسة إلى ردود فعل عنيفة وقوية نابعة من الضمير الاجتماعي للشعب العربي المسلم¹.

1- عبد العزيز بن عبد الله، التعريب ومستقبل الأمة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص 4

رابعاً: سياسة التعليم والتعريب

إذا كان الوفاء للتاريخ يقاس بما تبذله الشعوب من جهود في ظل الاحتلال الأجنبي لمقاومة الذوبان في المحتل، فإن ما بذلته جمعية علماء المسلمين الجزائريين في ظل الاحتلال الفرنسي من جهود وتضحيات، ومن ورائها الشعب كله² - لا للمحافظة على لغة الوطن الثقافية فقط بل لاستردادها من قبضة الحكم الاستعماري وتمكين أبناء الشعب من مقاليدها- هو جهد لم يسجل لأي فئة منظمة في العالم الإسلامي كما سجل لهذه الجمعية المجاهدة³.

إن السبب إذا في ظهور فئتين مختلفتين فئة مفرنسة و أخرى معربة في الجزائر دون غيرها من بلاد العرب والإسلام هو تمكين الثقافة الفرنسية في قطاع هام من أبنائها مع حرمانهم من ثقافتهم الوطنية، فبقية وطنيتهم السياسية قوية صامدة في حين ضعفت وطنيتهم الثقافية حتى لدى البعض ممن تمكنوا من حالات استثنائية من تعلم لغتهم على يد أساتذة فرنسيين وفي مدارس فرنسية وكان الأخ الأشراف مصطفى نفسه من هؤلاء القلائل، لذلك اعتبرهم جميعاً ضحايا لكوارث تاريخية حلت ببلادنا دون غيرها من البلدان التي تشاركنا ونشاركها في حضارة واحدة وثقافة واحدة في المشرق والمغرب ولا نشذ عنها إلا في هذه الظاهرة الأليمة العابرة.

ومن المؤسف أن يكون المفكرون وقادة الرأي من المنققين بالفرنسية ينكرون اليوم ثقافتنا الوطنية لأنهم هم محرومون من الشعور بها، و يتصورون أن شعبنا أيضاً يشاركهم في هذه الأفكار، وينسون أن آخرين مثلهم بالأمس كانوا ينكرون أن يكون الشعب الجزائري شعب له خصائصه ومميزاته الشخصية فكانوا يبحثون عنه في المقابر وهو أمامهم في الحياة فلا يرونه، لأن الفرنسيين قالوا وظلوا يرددون على مسامعنا في مدارسهم بأنه يوجد جزائريون ولا يوجد شعب جزائري⁴ ثم أثبت الشعب الجزائري للفرنسيين وللمنكرين للشخصية الوطنية من الجزائريين أنه أكثر وجوداً من غيرهم من الشعوب، إن المنكرين لوجود ثقافة وطنية اليوم هم امتداد للمنكرين بالأمس لوجود وطن جزائري وسيثبت لهم الشعب الجزائري بأن له ثقافة وطنية ليست هيا الثقافة الفرنسية كما أثبت لهم بالأمس أن له وطناً ليس هو فرنسا.

2- عبد الله شريط نظرية حول سياسة التعليم والتعريب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987

3- عبد الله ركيبي التعريب في الجزائر محاضرة أقيمت على طلبة قسم اللغة العربية بالجزائر العاصمة 1990

4- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 10.

صحيح أن هناك عقدة النقص التي تعمل فينا دون وعي، وتتعلم في اللاشعور ويطبق بها علينا قانون ابن خلدون من أن المغلوب مولع بتقليد الغالب في ملبسه وأحواله ومعاشه وبما أننا مغلوبون ولكي نبرهن لأنفسنا وللفرنسيين أيضا وللعالم المتحضر كله بأننا لسنا متأخرين ولا متخلفين.

قائمة المراجع :

- 1- عبد العزيز بن عبد الله، التعريب ومستقبل الأمة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، 1975، ص4.
- 2- عبد الله شريط نظرية حول سياسة التعليم والتعريب، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1987.
- 3- عبد الرحمن سلامة بن الدوايمة : التعريب في الجزائر من خلال الوثائق الرسمية، مكتبة الشعب، 1981، ص 13.
- "موقع الدكتور عبد القادر الفتوخ > الحياة الإلكترونية > 4-خريجو الجامعات والجاهزية لسوق العمل.
- 5- عبد الله ركيبي التعريب في الجزائر محاضرة القيت على طلبة قسم اللغة العربية بالجزائر العاصمة 1990 .